التحول الهيكلي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في دول الريع النفطي (ليبيا كحالة دراسية)

د. عمر فرج القيزاني[1]

الملخص

هدفت الدراسة إلى تقييم عملية التحول الهيكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970–2014)، وإمكانية الانتقال بالاقتصاد نحو اقتصاد أكثر تنوعاً، حيث اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تحليل درجة التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، وقد توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الليبي مازال عاجزاً عن إحداث وتحقيق التحول الهيكلي المستدام، والانتقال بالاقتصاد من اقتصاد أحادي التصدير يعتمد على النفط، وضعيف الإنتاجية، إلى اقتصاد أكثر تنوعاً وإنتاجية.

الكلمات المفتاحية: *التحول الهيكلي، التنويع الاقتصادي، التنمية المستدامة.*

أولاً – الإطار العام للدراسة:

1 – المقدمة:

تعاني الدول النفطية خاصة العربية من التحديات التي أثرت بشكل كبير على بنيتها الاقتصادية، وشكلت عائق أمام فرص النمو المتاحة لهذه الاقتصادات نتيجة عدد من الاختلالات التي طالت قطاعات اقتصادية هامة، إنَّ من أهم المشكلات التي أوصلت هذه الاقتصادات إلى هذه الحال هي تركيبتها الريعية، نتيجة اعتمادها بشكل أساسي على مواردها الريعية، في بناء اقتصاداتها ومصادر دخلها بنسبة تجاوزت (90%)، مما جعلها عرضة للأزمات الاقتصادية وتراجع إيراداتها النقدية، وبالتالي غياب التنمية، الأمر الذي تطلب تنويع اقتصاداتها لامتصاص الصدمات الخارجية، التي أثرت سلباً على موازناتها واحتياطاتها النقدية، فلقد كان لانهيار أسعار النفط إلى مستويات قياسية منذ العام (2014) أكبر الأثر على تعرض هذه الاقتصادات لصدمات اقتصادية، ولتآكل إيراداتها(العمران، 2016، ص 1).

وتعد عملية تسريع عملية التحول الهيكلي من اقتصاد أولي تسيطر عليه القطاعات الأولية (كالنفط مثلاً)، إلى اقتصاد صناعي حديث، ضرورة ملحة، والتي ستفضي في نهاية المطاف إلى تنويع الاقتصاد، إذا صاحب ذلك تحولاً هيكلياً أعمق داخل القطاعات، بحيث يتم زيادة عدد وحجم ونوع بدائل السلع المنتجة، إذ أن عملية تنويع الاقتصاد هي مخاض معقد لعملية التحول الهيكلي، وذلك من خلال قرارات

[1] أستاذ مشارك كلية الاقتصاد والتجارة جامعة الزيتونة Email: faragomar@hotmail.com

الاستثمار والإنتاج التي يقوم بها رجال الأعمال والحكومات في سعيهم لتحقيق عوائد الاستثمارات، وبذلك يعد التحول الهيكلي والتنويع كخيار استراتيجي لتحقيق النمو والتنمية المستدامة في الدول الريعية.

2 – إشكالية الدراسة:

تعد ليبيا من الدول النامية التي استخدمت منهج التخطيط الاقتصادي، وتنفيذ بعض الخطط والبرامج التنموية، وتطبيق بعض السياسات الاقتصادية التنموية، بهدف وضع أساس للتنمية المستدامة، التي تقوم على تحقيق التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي كمصدر رئيس للدخل، إلا أن تنفيذ هذه الخطط والبرامج قد أفرز اختلالات وتشوهات هيكلية تمثلت في سيطرة قطاع النفط على الاقتصاد، مع تراجع وضعف القطاعات الإنتاجية الاخرى، واعتماد الاقتصاد بشكل رئيس على العائدات النفطية، التي تغطي جل النفقات التسييرية والتنموية.

بناءً على ما تقدم فإن إشكالية الدراسة تتمثل في الإجابة على التساؤل الآتي : هل أستطاع الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970–2014)، أن يحقق التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي الذي أقرته الخطط والبرامج التنموية المختلفة، كهدف رئيس لها، وإذا تحقق هذا التنوع فهل ساهم في تحقيق النمو والتنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي.

3 – أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة كونها تعالج مشكلة أساسية طالما عانى منها الاقتصاد الليبي ولازال، ألا وهي فشل الوصول إلى تحقيق تحول هيكلي مستدام، ومن ثم تنويع الاقتصاد خارج قطاع النفط، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن التعرف على درجة التحول الهيكلي والتنويع في الاقتصاد الليبي، قد يساعد في تقييم الخطط والبرامج والسياسات الاقتصادية، التي تم اتباعها لتحقيق التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي خلال الفترة (1970–2014)، وبالتالي الاستفادة من ذلك عند وضع استراتجيات وخطط التنمية المستدامة مستقبلاً.

4 – أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الثلاثة الآتية:

أ- تحليل اتجاهاته التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة (1970–2014).

ب – قياس درجة التحول الهيكلي والتنويع في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة (1970–2014)، وذلك بالاعتماد على نواتج الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وذلك باستخدام مؤشرات ودلائل كمية متعارف عليها في عملية قياس التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي .

جـ – محاولة تقديم وصفة لتحقيق توجه التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي لتحقيق وإرساء قواعد التنمية المستدامة.

5 – فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها: أنَّ انخفاض درجة التحول الهيكلي وما يتبعه من انخفاض في درجة التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، يعد عاملاً أساسياً في إعاقة تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا.

6 – منهجية الدراسة:

ستتم معالجة إشكالية الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، بغية التعرف على التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970–2014).

7– الدراسات السابقة:

7–1 دراسة (الحرير، 2020):

هدفت الدراسة إلى تشخيص المرض الهولندي كأحد معوقات تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي، من خلال الأهمية النسبية للصادرات النفطية، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ الاقتصاد الليبي مصاب بالمرض الهولندي، حيث كانت جميع المؤشرات الدالة على ذلك، تزيد عن (50%)، الأمر الذي نتج عنه ضعف تنويع مصادر الدخل، وأوصت الدراسة بالبحث عن مصادر أخري لتنويع الدخل، من خلال دعم القطاعات الاقتصادية التبادلية.

7–2 دراسة (الجروشي والفضيل، 2017) :

هدفت الدراسة إلى تحليل درجة التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962–2012)، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ولقياس درجة التنوع فقد تم استخدام معامل هيرفندال– هيرشمان، وقد توصلت الدراسة إلى إنخفاض درجة التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي.

7–3 دراسة (حمدان، 2016):

هدفت الدراسة إلى البحث في مدى استغلال الفوائض النفطية في تحقيق التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (1975-2004)، واستخدمت الدراسة معامل هيرفندال – هيرشمان ومعامل جيني في قياس درجة التنويع الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير طردي ذي دلالة إحصائية للتنويع الاقتصادي في كل من الناتج المحلي الإجمالي، والناتج المحلي في القطاع غير النفطي.

7-4 دراسة (عياصرة ، 2013) :

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (2000-2010)، وذلك باستخدام مؤشر إنتروبي، بالاستناد إلى عدد العمالة في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، على أساس المحافظات والاقتصاد الكلي، حيث استخدم دليل هاجمان لتحديد المحافظات التي يتشابه هيكلها الاقتصادي مع الهيكل الاقتصادي العام على مستوى الاقتصاد الكلي، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ جميع المحافظات قد حققت نمواً حقيقياً خلال فترة الدراسة .

7-5 دراسة (الربيعي، 2008):

هدفت الدراسة إلى تشخيص دور القطاع الصناعي في عملية التحول الهيكلي التي حدثت في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2000)، وقد توصلت الدراسة إلى أن مسار التغيرات في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، كان متغير تابع لمساهمة القطاع النفطي في الناتج، كما أن الصعوبات الاقتصادية والتكنيكية والإدارية التي تواجه دخول القطاع الصناعي الخاص في الصناعات الكبيرة، جعل مساهمته تتركز في الصناعات الصغيرة، كما بينت نتائج الدراسة كذلك، أن تأثير القطاع الصناعي التحويلي في النمو الاقتصادي كان ضعيفاً.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

ما يميز الدراسة الحالية، خاصة فيما يتعلق بالاقتصاد الليبي، كونها جمعت بين التحول الهيكلي والتنويع معاً، حيث تمت عملية قياس التحول الهيكلي بأبعاده المختلفة، والتي تمثلت في توصيف وتحليل بنية الإنتاج والتشغيل، وهيكل الصادرات، وهيكل الإيرادات العامة، إضافة إلى استخدام مؤشرات التحول والتنويع المختلفة، في حين ركزت الدراسات السابقة على التنويع الاقتصادي فقط، وقياسة باستخدام مؤشرات التنويع المختلفة، دون أن تتناول التحول الهيكلي.

ثانيا – الإطار المفاهيمي والنظري :

1- مفهوم التنمية المستديمة:

تستمد الصياغة التقليدية للتنمية المستدامة كمفهوم من تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة الصادر في عام (1978) المعروف باسم تقرير برونتلاند، ومؤداها بأنها "التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء احتياجاتها" وبمرور الوقت أصبح تعريف التنمية المستدامة أكثر شمولية وبات يربط بين جوانب التنمية الثلاثة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية)، وتأكد هذا المفهوم الثلاثي الأبعاد المتجدد لمفهوم التنمية المستدامة في إطار منظومة الأمم المتحدة إلى بروز إسهامات جديدة حاولت أن تثري هذا المفهوم، بإدخال عناصر جديدة إليه، حيث تم توسيع مفهوم التنمية المستدامة كما جاء في ملامح خطة التنمية المستدامة، بمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20)، الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في يونيو (2012)، والذي ساهم في إرساء خطة التنمية المستدامة، حيث أرست وثيقته الختامية (المستقبل الذي نصبو إليه) أسس التنمية لما بعد عام (2015)، والتي تم اعتمادها من قبل دول العالم في سبتمبر (2015)، والتي جاءت تتويجاً لمسارات دولية مترابطة قادتها الحكومات، وشاركت فيها جهات غير حكومية متنوعة، وقد صبت هذه المسارات المختلفة، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، ومسار التمويل من أجل التنمية، في نقطة التقاء تاريخية لتحديد معالم التنمية لما بعد (2015)، مما ساهم بشكل كبير في تشكيل خطة (2030) للتنمية المستدامة، التي تضمنت (17) هدفاً، و (169) غاية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الإسكوا، 2016، ص 1).

2- مفهوم التحول الهيكلي :

يشير التحول الهيكلي إلى التحولات المستمرة الطويلة الأجل في التركيب القطاعي للاقتصاد، بعيداً من القطاعات الأولية، مثل الزراعة والنفط والتعدين، نحو التصنيع أو الخدمات العالية القيمة، أو الانتقال من الصناعات الخفيفة إلى الصناعات الثقيلة، أو من القطاعات الكثيفة العمل إلى القطاعات الكثيفة رأس المال، ويدفع التحول الهيكلي البلدان نحو إنتاج منتجات أكثر تعقيداً وأعلى قيمة في فضاء المنتجات (الربيعي،2020، ص 296).

3- التحول الهيكلي والتنمية المستدامة:

أبرزت الوثيقة الختامية لخطة التنمية المستدامة (2030) على ضرورة اتخاذ الخطوات الجريئة المفضية إلى التحول للانتقال بالعالم نحو مسار الاستدامة والقدرة على الصمود، وإنَّ تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة يؤدي إلى إحداث تغيرات جذرية في العمليات الاقتصادية وأساليب الإنتاج والاستهلاك وأنماط العيش، وفي البلدان الأقل نمواً فإنَّ تحقيق أهداف التنمية يتطلب تحولاً هيكلياً لبلوغ

التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإنَّ هذا التحول يحتاج إلى تحولات اقتصادية واجتماعية تتوافق مع المحددات البيئية، واتباع استراتيجيات تنموية تركز على تطوير القدرات الإنتاجية، وتحسينها وتنويع أنشطتها الاقتصادية على نحو يحقق التحول الهيكلي لاقتصاداتها.

هذا ويؤدي التحول الهيكلي إلى ظهور قطاعات ديناميكية جديدة تعمل كمحركات للنمو، مما يقود إلى زيادة تنويع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وبالتالي زيادة الإنتاجية، ومن ثم زيادة مقدرة الدولة على المشاركة بشكل مثمر في سلاسل القيمة العالية، كل هذه الأنشطة ستنعكس إيجاباً على تمكين الدولة من استدامة النمو الاقتصادي من خلال زيادة معدله، وإطالة مدة موجاته الموجبة، وتقليل حالات توقفه وتقلباته، وتمهد لتحقيق التنمية المستدامة بأنواعها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما أنها ستعجل بإمكانات اللحاق بالدول المتقدمة التي تمكنت فعلياً من إنجاز هذا التحول.

4 – مفهوم التنويع الاقتصادي:

يمكن أن يعرف التنويع الاقتصادي بأنه عملية توسيع القاعدة الاقتصادية من خلال تنويع مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تنويع مصادر الدخل المستخدمة في تمويل الموازنة العامة للدولة، وبشكل أكثر دقة فإن عملية التنويع تستهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي وفي الإيرادات الحكومية، وتقليل المخاطر الناجمة عن الاعتماد على قطاع واحد والمتمثل بالقطاع النفطي (في البلدان النفطية)، وتقليص دور القطاع الحكومي وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي (الشمري وعبد الرضا، 2016، ص 4).

5- المؤشرات الدالة على التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي:

هناك عدة مؤشرات يمكن من خلالها الاستدلال على وجود أو عدم وجود التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي، ومن أهم هذه المؤشرات الآتي (Hamidato, 2017 , p77):

5-1 معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضاً قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي، حسب القطاع حيثما توفرت البيانات الخاصة بذلك .

5-2 درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن .

5-3 تطور الإيرادات النفطية كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التحول الهيكلي والتنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط .

5-4 نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية، وبصفة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي.

5-5 تطور إجمالي العمالة بمجملها العام والقطاعي، ومن الواضح أن هذا المؤشر ينبغي أن يعكس ويعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

5-6 تغيرات الإسهام النسبي للقطاعين الخاص والعام في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا المؤشر يعتبر جد هام، لأن التحول الهيكلي والتنويع يعني ضمنياً إلى أي مدى يسهم القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

5-7 مؤشرات التنويع الاقتصادي، وفيما يلي تعريف موجز بأهم المؤشرات المستخدمة في قياس التنوع الاقتصادي:

أ – معامل التركز (*Concentration*):

ويستند إلى حساب تركز الظاهرة المدروسة أو عدم توزيعها بشكل عادل أو متساو بدل تركزها، ويعد مؤشر جيني (Gini Coefficient) من أفضل مقاييس التركز وأبسطها، وتتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر والواحد الصحيح ونستطيع الحكم على درجة التنويع من خلال هذا المؤشر، فعند مساواته للواحد الصحيح فإن التنويع يكون في أسوأ أحواله، وكلما كانت قيمته صغيرة كانت عدالة التوزيع أعلى والتنويع أكبر (محريق و محبوب، 2016 ص 8):

وهناك عدة صيغ لحساب مؤشر جيني منها الآتي :

$$G = 1 - \sum_{k=1}^{n} (x_k - x_{k-1})(y_k + y_{k+1})$$

حيث : x_k التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي) الذي يمثل على المحور الأفقي، y_k (التكرار التجميعي النسبي التصاعدي الذي يمثل على المحور الرأسي (عدد القطاعات)، بينما n تدل على عدد القطاعات .

ب – معامل هرفندال – هيرشمان (*Herfindal – Hirshman*) :

ويعتمد على قياس تركيب المتغير وبنيته ومدى تنوعه، ويستخدم لقياس التنوع في ظاهرة ما وإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي، ويحسب معامل هرفندال – هيرشمان وفقاً للصيغة الآتية (الخطيب، 2011، ص 212):

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث : N عدد النشاطات، x_i ناتج النشاط (i)، (X) الناتج المحلي الإجمالي لجميع النشاطات، وتتراوح قيمة معامل هرفندال – هيرشمان بين الصفر والواحد أي أن $(1 \leq H \leq 0)$، فإذا كان صفراً كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد (أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبتها إلى الناتج الكلي لجميع النشاطات)، وإذا كان واحد صحيحاً فإن مقدار التنوع يكون معدوماً، وهي الحالة التي يكون فيها الإنتاج متركزاً في نشاط واحد من النشاطات الاقتصادية، بينما لا تسهم بقية النشاطات بأية حصة من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد القيم المرتفعة لمعامل هرفندال دليلاً على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، ومن ثم حصرها في عدد قليل منها.

جـ – مؤشر أوجيف (*Ogive index*) :

ويحسب وفقاً للصيغة الآتية (ناصر، 2013، ص ص 14 –16) :

$$\text{Ogive index} = \sum_{i=1}^{n} \frac{\left(si - \frac{1}{n}\right)^2}{\frac{1}{n}}$$

حيث أنَّ :

n: عدد القطاعات في الاقتصاد.

si: نصيب النشاط الاقتصادي من التشغيل.

وهذا المقياس يبنى على توزيع التشغيل بين القطاعات المختلفة، فإذا كان مساوياً للواحد فإنه يدل على زيادة التنويع، ومع n من القطاعات يكون التوزيع العادل عندما si تساوي $\frac{1}{n}$ ، أي أن حصة كل قطاع من الأيدي العاملة تكون مثالية، وإذا كان المؤشر مساوياً للصفر فإن هذا يعني أن التنويع الاقتصادي تام، وأنَّ ارتفاع قيمة المؤشر تدل على عدم المساواة في توزيع النشاط بين القطاعات .

د– مؤشر إنتروبي (*Entropy index*):

في عام 1988 توصل كلاً من سميث (Smith) وجبسون (Gibson) إلى مؤشر إنتروبي (*Entropy*) لقياس التنوع الاقتصادي والتركيز القطاعي ويحسب وفقاً للصيغة الآتية (الشمري و عبد الرضا، 2016، ص 33) :

$$EI = \sum_{i=1}^{n} si \ln\left(\frac{1}{si}\right) = -\sum_{i=1}^{n} si \ln(si)$$

حيث أنَّ :

Si: حصة الصناعة من التشغيل في النشاط الاقتصادي.

وأنَّ مؤشر إنتروبي يقارن توزيع الأيدي العاملة أو توليد الدخل بين الصناعات في البلد، وأنَّ ارتفاع قيمة مؤشر إنتروبي تشير إلى تنويع كبير نسبياً، في حين تشير القيم المتدنية للمؤشر إلى ارتفاع نسبة التركيز أي إلى انخفاض التنويع، أما إذا كان المؤشر متكافئاً فإنَّ هذا يشير إلى المساواة في توزيع

الأيدي العاملة بين جميع القطاعات أي أن التنويع تام، أما إذا كانت قيمة المؤشر في حدها الأدنى، فإنَّ هذا يعنى أن التخصص في أعلى حد له (انعدام التنويع).

ثالثاً – الجانب العملي للدراسة :

1- تحليل اتجاهات التحول الهيكلي في الاقتصاد الليبي:

يعد التحول الهيكلي وما يتبعه من تنويع اقتصادي للاقتصاد الليبي من الأهداف الإستراتيجية التي تضمنتها خطط التنمية في ليبيا (الخطة الثلاثية 1973- 1975) و (الخطة الخماسية 1976 – 1980) و أخيراً (الخطة الخماسية 1981- 1985)، إضافة إلى البرامج الاستثمارية السنوية خلال الفترة (1986- 2000)، حيث كان الهدف الرئيس لتلك الخطط والبرامج، هو تحقيق تقليص تدريجي لهيمنة القطاع النفطي على هيكل الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الصادرات وتصحيح الاختلالات في الهيكل الاقتصادي، وتنويع الإنتاج من خلال رفع مساهمة القطاعات السلعية الأساسية، وبخاصة الزراعة والصناعات التحويلية (الربيعي، 2004، ص 4)، ولمعرفة مدى نجاح جهود الاقتصاد الليبي لتحقيق التحول الهيكلي والتنوع لابد من تحليل بعض المؤشرات المهمة، وذلك على النحو الآتي:

1-1 تحليل حركة وتطور الناتج المحلي الإجمالي وتحليل هيكله القطاعي :

المتتبع لتطور حركة وتطور الناتج المحلي الإجمالي يلحظ وجود تذبذب كبير في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يلاحظ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك معدلات نموه في السنوات التي ترتفع فيها أسعار النفط، حيث يلاحظ وبشكل جلي من الشكل رقم (1)، والشكل رقم (2)، القفزات الغير عادية في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك معدلات نموه، والمرتبطة بالقفزات الغير عادية في أسعار النفط في السوق الدولية، كما هو الحال في النصف الثاني من العقد الثاني للألفية الثالثة، حيث سجل ارتفاع ملحوظ في أغلب تلك السنوات، حيث سجل سعر برميل النفط في سنة 2011 في المتوسط نحو (104 دولار)، في حين سجل سعر برميل النفط في سنة 2012 في المتوسط نحو (112 دولار)، الأمر الذي يدل على أن القطاع النفطي يساهم بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي، بل ويمثل عصب الحياة الاقتصادية في الاقتصاد الليبي .

أما فيما يخص الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، فإن المتتبع لتطور هذا الهيكل في الدول النفطية عامة، وكما يبينة الجدول رقم (1)، يلحظ ارتفاع نسبة مساهمة قطاع النفط والغاز والتعدين في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، يقابله في الاتجاه المقابل انخفاض الأهمية النسبية لبقية القطاعات – خاصة قطاعات الإنتاج السلعي- المكونة للناتج المحلي الإجمالي، أما قطاع الصناعات التحويلية

فيشكل نسبة مقدارها في المتوسط (4.7%)، ولم يختلف الأمر بالنسبة لبقية القطاعات، إذ أن نسبة المساهمة لبقية القطاعات بقيت متواضعة في أغلب سنوات فترة الدراسة، وهذا يعني أنه لم يحصل تغير أو تحول هيكلي ملموس في الاقتصاد الليبي، بغرض تنويعه اقتصادياً طيلة فترة الدراسة، باستثناء المرحلة التي امتدت من بعد منتصف الثمانينيات إلى نهاية التسعينيات من القرن الماضي، والتي تراجعت فيها مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، بسبب انخفاض أسعار النفط من ناحية، ومن ناحية أخرى نتيجة للعقوبات التي فرضت على القطاع النفطي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن تحسن مساهمة بقية القطاعات في تلك السنوات لم يكن حقيقياً .

جدول رقم (1) مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الليبي خلال الفترة (2014-1970)

نسب مئوية %

السنوات / القطاع	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2012	2014	متوسط الفترة 2014-1970
الزراعة والصيد البحري	2.3	2.3	1.5	3.6	5.8	6.4	7.8	2.2	2.5	0.7	-	4.3
النفط والغاز والتعدين	57.1	53.9	62.6	36.5	29.5	26.5	40	66.0	59.5	75.1	79.4	53.3
الصناعات التحويلية	1.6	18	2.3	4.8	8.0	9.2	4.8	4.7	5.7	3.4	-	4.7
الكهرباء	0.4	0.5	0.5	1.3	2.2	2.0	1.5	1.3	1.4	1.0	-	1.3
التشييد والبناء	6.2	11.8	8.6	11.7	13.5	5.4	5.5	4.0	7.9	1.1	-	8.8
الخدمات الحكومية	11.7	12.1	9.1	19	26.8	21.4	16.6	7.1	7.4	11.3	-	16.3
الخدمات التوزيعية	20.8	15.3	15.5	23.0	14.1	29.1	23.9	14.7	15.8	7.5	-	18.6

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على المصادر الآتية :

وزارة التخطيط (اللجنة الشعبية العامة للتخطيط سابقاً) المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962-1999.

- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، سنوات مختلفة .

شكل رقم (1) تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970-2014

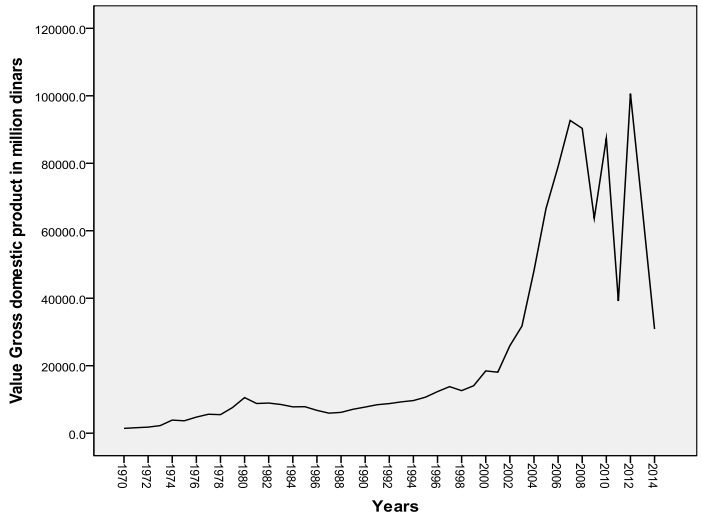

المصدر : مخرجات برنامج SPSS اعتماداً على/ مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، سنوات مختلفة.

شكل رقم (2) تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970-2014

المصدر: مخرجات برنامج SPSS اعتماداً علي/ مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، سنوات مختلفة.

2-1 تحليل هيكل التشغيل على مستوى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية :

يعد تحليل هيكل التشغيل على مستوى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية في الاقتصاد، من العوامل المعززة لمعرفة توجه الاقتصاد نحو التغير الهيكلي، وبالتالي التنويع الاقتصادي، ذلك أن نسب مساهمة عدد المشتغلين في الاقتصاد الوطني بشكل متوازن على مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، يعد من المؤشرات التي تعكس وتعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الوطني، وبنظرة فاحصة في بيانات الجدول رقم (2)، يتبين التوزيع الغير عادل للمشتغلين على الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة، إذ شكلت نسبة عدد المشتغلين في قطاع الزراعة من العدد الإجمالي للمشتغلين في الاقتصاد الوطني في المتوسط نحو (14.4%)، في حين شكلت نسبة مساهمة المشتغلين في قطاع النفط والغاز والتعدين في المتوسط نحو (3.7%)، ونسبة مساهمة المشتغلين في قطاع الكهرباء في المتوسط نحو (2.9%)، ونسبة مساهمة المشتغلين في قطاع التشييد والبناء في المتوسط نحو(11.4%)، ونسبة مساهمة المشتغلين في قطاع الخدمات الحكومية في المتوسط نحو (45.8%)، أما نسبة مساهمة المشتغلين في قطاع الخدمات التوزيعية فبلغت في المتوسط نحو(14.2%)، وهذا الأمر يعكس ضعف عملية التحول الهيكلي، وبالتالي ضعف مستوى التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي. يؤكد التحليل السابق القيم المحتسبة لمؤشري أوجيف وأنتروبي للتنويع حسب توزيع المشتغلين على الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، كما يبنه الجدول رقم (3)، إذ تشير قيم مؤشر أوجيف المرتفعة على انخفاض درجة التنويع، في حين تشير انخفاض قيمه إلى ارتفاع درجة التنويع، والتي تبلغ أقصاها عند

تسجيل هذا المؤشر لقيمة الصفر، أما ارتفاع قيمة مؤشر إنتروبي فهي تشير إلى تنويع كبير، في حين تشير قيمه المتدنية إلى ارتفاع نسبة التركيز، أي انخفاض التنويع الاقتصادي.

جدول رقم (2) مساهمة عدد المشتغلين بالأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد الليبي

خلال الفترة (1970-2014) نسبة مئوية %

السنوات / القطاع	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2012	2014	متوسط الفترة 1970-2014
الزراعة والصيد البحري	29	20	19	20	19	18	17	6	5	5	0.8	14.4
النفط والغاز والتعدين	3	3	3	2	3	3	4	7	6	5	1.4	3.7
الصناعات التحويلية	5	5	7	8	10	10	12	13	5	4	4.4	7.6
الكهرباء	2	2	2	3	3	3	3	4	3	4	2.5	2.9
التشييد والبناء	11	23	21	17	15	14	15	3	3	2	1.6	11.4
الخدمات الحكومية	33	32	32	35	36	36	33	53	69	67	77.6	45.8
الخدمات التوزيعية	16	16	15	15	15	16	17	15	10	12	11.7	14.2
إجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على المصادر الآتية :

- وزارة التخطيط المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962-1999، والكتاب الإحصائي، 2015 .
- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية، سنوات مختلفة .

جدول رقم (3) متوسط مؤشري أوجيف وإنتروبي خلال الفترة (1970-2014)

المؤشر / معيار التنوع / الفترة	مؤشر أوجيف		مؤشر إنتروبي	
	ارتفاع قيم المؤشر = انخفاض درجة التنوع	انخفاض قيم المؤشر = ارتفاع درجة التنوع	ارتفاع قيم المؤشر = ارتفاع درجة التنوع	انخفاض قيم المؤشر = ارتفاع نسبة التركيز
1982-1970	0.53		1.64	
1999-1983	0.52		1.57	
2014-2000	2.00		1.34	
متوسط الفترة 1970-2014	1.02		1.52	

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على المصادر الآتية :

- وزارة التخطيط المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962-1999، والكتاب الإحصائي، 2015.
- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، سنوات مختلفة.

3-1 تحليل هيكل الصادرات:

بدراسة هيكل الصادرات الليبية على مستوى المواد خلال سنوات مختارة للفترة (1970-2014)، من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (4) الخاص بالتركيب النسبي للصادرات الليبية، تتبين الحقائق التالية:

أ - من خلال التركيب السلعي للصادرات الليبية، يمكن الاستدلال على طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد الليبي، ومنه يمكن الاستدلال على ضرورة تطور الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الليبي، حيث يتبين أنَّ نسبة الصادرات النفطية والغاز ممثلة في بند الوقود المعدنية والمحروقات، قد شكلت نحو (95%) من إجمالي الصادرات الليبية خلال الفترة (1970-2014)، في حين توزعت النسبة المتبقية نحو (5%)

فيما بين المواد الكيماوية (2.5%) وسلع ومصنوعات مختلفة (2%)، فيما سجلت بقية بنود الصادرات (0.5%)، وهذا الحال يعكس واقع تركز صادرات الاقتصاد الليبي في اعتماده على النفط والغاز في جل صادراته، على الرغم من التحسن الطفيف جدا في الصادرات الغير نفطية في سنوات التسعينيات من القرن الماضي والسنوات التي تلتها، مقارنة بسنوات السبعينيات والثمانينيات، والتي اقتربت فيها نسبة الصادرات النفطية من (100%)، وهكذا يتضح من التحليل السابق لهيكل الصادرات الليبية ضعف درجة التنوع الاقتصادي، وارتفاع نسبة تركز الصادرات الليبية، إذا شكلت الصادرات النفطية نسبة جاوزت (97%) على مستوى المواد المصدرة.

ب- باحتساب نسبة تركز الصادرات، وذلك باستخدام مؤشر هيرشمان السابق الإشارة إليه، تتأكد حقيقة ضعف تنوع الصادرات الليبية، وتركزها في سلعة واحدة هي النفط، ذلك أنَّ مؤشر تركز الصادرات (مؤشر هيرشمان)، سجل قيم تقترب من الواحد الصحيح، للسنوات المختارة من فترة الدراسة، وبمتوسط بلغ نحو (0.99)، مما يؤكد وجود تركز كبير في الصادرات الليبية.

جدول رقم (4) نسب مساهمة أنواع الصادرات إلى قيمة الصادرات الإجمالية **(نسب مئوية %)**

السنوات أقسام السلع	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2012	2014	متوسط الفترة 1970-2014
مواد غذائية وحيوانات	0.003	0.0001	-	-	0.36	0.38	0.12	-	-	-	-	0.17
مشروبات وتبغ	0.002	-	-	-	0.02	0.001	-	-	-	-	-	0.01
مواد خام غير صالحة للأكل	0.14	0.006	-	-	0.55	0.31	0.03	-	-	-	-	0.21
مواد الوقود المعدنية والمحروقات	99.9	99.9	100	98.5	94.4	92.1	95.6	97.7	97.7	98.8	98.7	95.0
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	-	-	-	-	0.003	-	-	-	-	-	-	0.003
مواد كيماوية	-	-	-	1.5	3.8	4.2	3.7	1.5	1.5	1.3	-	2.5
آلات ومعدات نقل	-	-	-	-	0.03	0.14	-	-	-	-	-	0.09
سلع ومصنوعات مختلفة	-	-	-	-	1.7	5.5	1.2	1.6	1.6	0.6	-	2.0
إجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	-	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: مصلحة الإحصاء والتعداد، ملخص إحصاءات التجارة الخارجية، سنوات مختلفة.

4-1 تحليل هيكل الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي:

بدراسة هيكل الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال سنوات مختارة للفترة (1970-2014)، وذلك من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (5) الخاص بالتركيب النسبي للإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي، يتبين بشكل جلي غلبة الإيرادات النفطية على الإيرادات والرسوم الأخرى، إذ تشكل نسبة الإيرادات

النفطية خلال الفترة المذكورة في المتوسط نحو (77.94%) من الإيرادات العامة، في حين شكلت الرسوم والضرائب في المتوسط نحو (12.13%)، أما النسبة المتبقية والبالغة في المتوسط نحو (9.93%) فقد مثلت الإيرادات الأخرى، والتي تشمل إيرادات ورسوم الخدمات، وإيرادات فائض قطاع الأعمال، الأمر الذي يوضح بالتالي مدى ارتباط الإنفاق العام (الحكومي) بمستوى أسعار النفط، في حين لا تشكل عائدات الضرائب سوى نسبة متواضعة مقارنة مع الإيرادات النفطية.

جدول رقم (5) هيكل الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي لسنوات مختارة

للفترة 1970-2014 نسب مئوية %

السنوات / نوع الإيراد	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2012	2014	متوسط الفترة 1970-2014
إجمالي الضرائب والرسوم	9.90	13.70	9.60	19.90	20.80	22.70	22.10	4.30	5.90	1.23	3.34	12.13
الإيرادات الأخرى	4.10	10.10	2.90	14.30	17.90	15.30	30.60	3.30	3.50	3.33	3.93	9.93
الإيرادات النفطية	86.00	76.20	87.50	65.80	61.30	62.00	47.30	92.40	90.60	95.44	92.73	77.94
إجمالي الإيرادات	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على :

- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، سنوات مختلفة.
- طارق الهادي العربي (2009) ، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي، رسالة دكتوراه في الاقتصاد غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة .

2- قياس مؤشرات التنويع الاقتصادي:

كما تبين سابقاً عند التطرق إلى مقاييس التنوع، بأن هناك مقياسين يعتمدان في حسابها على الحصص القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي (معامل هيرفندال ومؤشر جيني)، وتتشابهان في نتائجهما إلى حد كبير، لذا سيتم الاعتماد على معامل هيرفندال لقياس درجة التنوع في الاقتصاد الليبي، حيث تشير نتائج احتساب قيمة معامل هيرفندال في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2014)، إلى أنَّه سجل قيم متباينة خلال الفترة المذكورة، وكما يوضحه الجدول رقم (6)، إذ سجل قيم تنويع خلال الفترة (1970-1982) بلغت في المتوسط نحو (0.37)، وبما تعكس ضعف التنويع الاقتصادي، أما الفترة(1983-1999) فقد سجلت قيم تنويع مرتفعة (انخفاض قيم معامل هيرفندال للتنوع)، بلغت في المتوسط نحو (0.15)، والملاحظ في قيم التنويع المرتفعة هذه لم تكن بسبب تغيير هيكلي إيجابي، أو تنوع اقتصادي ملموس، وإنما بسبب الانخفاض النسبي لناتج القطاع النفطي، نتيجة انخفاض أسعار النفط في أغلب سنوات تلك الفترة، الأمر الذي جعل الاعتماد قائماً على بقية القطاعات الأخرى، دون أن يصاحب ذلك ارتفاع حقيقي في نسب مساهمتها .

أما الفترة (2000–2014) فقد سجلت قيم تنويع متدنية (ارتفاع قيم معامل هيرفندال للتنوع) بلغت في المتوسط نحو (0.41)، حيث جاوز معامل هيرفندال (0.50) في أغلب السنوات التي تلت العام (2004)، والملاحظ أيضاً في قيم التنويع المتدنية، أنَّه كان نتيجة زيادة الارتفاع النسبي لناتج القطاع النفطي بفعل الطفرة التي حدثت في أسعار النفط خلال تلك الفترة. وهكذا يتبين ارتباط معدلات التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي بأسعار النفط في السوق العالمي، أكد هذه الحقيقة أنَّه بقياس معامل الارتباط فيما بين معامل هيرفندال للتنويع في الاقتصاد الليبي، وأسعار النفط خلال الفترة (1970–2014) قد بلغ نحو (0. 56).

جدول رقم (6) متوسط مؤشر هيرفندال – هيرشمان خلال الفترة (1970–2014)

المؤشر / معيار التنوع	مؤشر هيرفندال– هيرشمان	
	صفر = تنويع كامل	1= إنعدام التنويع
1970–1982	0.37	
1983–1999	0.15	
2000–2014	0.41	
متوسط الفترة 1970–2014	0.31	

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على المصادر الآتية :

- وزارة التخطيط المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962–1999 ، والكتاب الإحصائي، 2015 .
- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، سنوات مختلفة .

رابعاً – النتائج والتوصيات :

1 – النتائج :

من دراسة اتجاهات التحول الهيكلي والتنويع، من خلال تحليل بنية الإنتاج والتشغيل، وهيكل الصادرات، وهيكل الإيرادات العامة، ومن حساب مؤشرات التحول والتنويع المختلفة، تبين أنَّ الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد الليبي، والتي أفصحت عنها أهداف الخطط والبرامج والمشروعات التنموية، لم تنجح في تنويع الاقتصاد الليبي، الأمر الذي لم يؤدي إلى تحفيز واستدامة النمو والتنمية في الاقتصاد الليبي، أكد هذه الحقيقة النتائج الآتية:

أ– ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه في السنوات التي ترتفع فيها أسعار النفط في السوق العالمي، واختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، إذ شكلت نسبة النفط والغاز والتعدين النسبة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (في المتوسط 53.3%) في حين سجلت القطاعات

الإنتاجية الأخرى نسباً متواضعة، الأمر الذي انعكس في ضعف عملية التحول الهيكلي في الاقتصاد الليبي.

ب- اختلال توزيع المشتغلين بشكل غير عادل على الأنشطة والقطاعات المختلفة، الأمر الذي انعكس في ضعف عملية التحول الهيكلي والتنويع في الاقتصاد الليبي .

جـ- تركز الصادرات الليبية في سلعة تكاد تكون وحيدة هي النفط والغاز (في المتوسط 95.0%).

د-غلبة الإيرادات النفطية (في المتوسط 77.1%) على الرسوم والضرائب (في المتوسط 12.5%)، وكذلك الإيرادات الأخرى، المتمثلة في إيرادات ورسوم الخدمات وإيرادات فائض قطاع الأعمال (في المتوسط 10.4%) .

هـ- سجلت قيم مؤشرات التحول والتنويع الاقتصادي قيم متباينة خلال فترة الدراسة، إذ سجل متوسط مؤشر هيرفندال- هيرشمان نحو(0.31)، أما متوسط مؤشر أوجيف فسجل نحو (1.02)، في حين سجل متوسط مؤشر إنتروبي نحو (1.52)، مما يعكس تواضع وانخفاض درجة التحول والتنويع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

2- التوصيات:

بناء على النتائج التي خرجت بها الدراسة، ومن أجل السير نحو اقتصاد أكثر تنوعاً، لاستدامة النمو والتنمية، فإنه يوصى بالآتي :

أ-ضرورة التوسع في الاستثمارات التي تعزز التحول الهيكلي وتحويل العمالة من القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى القطاعات ذات القيمة المرتفعة، مع تعزيز الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في المجالات كافة.

ب-ضرورة وضع حلول وبدائل مستديمة لنمو الاقتصاد الليبي، بتفعيل القطاعات الاقتصادية التي تعاني من ركود وانخفاض الإنتاجية كالقطاع الزراعي والصناعي والسياحي، مع تبني استراتيجية تنموية مستقلة معتمدة على الذات متوافقة مع ثرواته الطبيعية ومصادره المالية وعدد سكانه.

جـ – دعم التنويع الأفقي، من خلال تعزيز عملية توزيع عائدات النفط بطريقة تقلل من تكاليف الإنتاج في قطاعات جديدة، ورفع كفاءتها، مع تشجيع دخول المستثمرين الجدد .

د – إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي لصالح بعض القطاعات، كصناعة البتروكيماويات والسياحة والصيد البحري، والصناعة التي تعد الطاقة مدخلاً إنتاجياً مهماً فيها، إذ تشكل

هذه القطاعات بدائل واعدة أمام تنويع القاعدة الاقتصادية في الاقتصاد الليبي، كما أنها تخفف من الاعتماد على الإيرادات والصادرات النفطية.

هـ – العمل على فصل علاقة التبعية بين القطاعين العام والخاص، ذلك أن مستوى النشاط في القطاع الخاص يعتمد عادة (في الاقتصاديات النفطية عموماً) على مستويات النشاط في القطاع العام وخطط الإنفاق الحكومي، حيث تتمثل أنشطة القطاع الخاص في الاقتصاديات النفطية عادة في الأنشطة العقارية والخدمية والعقارية وأعمال المقاولات، الأمر الذي يتطلب تشجيع القطاع الخاص في الأنشطة الإنتاجية الأخرى.

المراجع

1– العمران، عامر(2016)، التنوع الاقتصادي لمواجهة تقلبات السوق النفطية على الدول العربية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية .

2– الحرير، محمد علي (2020). تشخيص المرض الهولني كأحد معوقات تنويع مصادر الدخل. مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد (13)،1–20، مركز العلوم والتقنية للبحوث والدراسات الزاوية، ليبيا.

3– الجروشي، علي عبدالسلام و الفضيل، عبد الحميد علي (2017، 29 أكتوبر) .التنويع الاقتصادي ودوره في التنمية المستدامة. وقائع المؤتمر الأكاديمي الأول لدراسات الاقتصاد والأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة مصراتة، مصراتة، ليبيا.

4– الحرير، محمد علي (2020). تشخيص المرض الهولني كأحد معوقات تنويع مصادر الدخل. مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد (13)،1–20، مركز العلوم والتقنية للبحوث والدراسات، الزاوية، ليبيا.

5– حمدان، علام محمد موسى (2016). التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة ودوره في النمو الاقتصادي. مجلة عجمان للدراسات والبحوث، 6(1)، 1– 61، وزارة الثقافة، الإمارات العربية المتحدة .

6– عياصرة، ثائر مطلق(2013). تحليل الهيكل الاقتصادي استناداً إلى تغير العمالة القطاعية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة 2000–2010. مجلة دراسات للعلوم الإدارية 40(2)، 471–490، الجامعة الأردنية، الأردن.

7– الربيعي، فلاح خلف علي (2020). دور السياسة الصناعية في التنويع والتحول الهيكلي في البلدان العربية. مجلة المستقبل العربي، العدد(500)، 295–305، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

8– الشمري، فايح شبيب، عبدالرضا، أحمد عبد الرزاق (2016). ضرورات التنويع الاقتصادي. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد(24)، 27–38، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق.

9– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الدورة التاسعة والعشرين، الدوحة 13–15 ديسمبر 2016، تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية .

10- Hamidato, Mohamed Al naser (2017), Economic Diversification in Algeria Global, Journal of Economic and Business vol. 2 No 2, April, pp 74-82.

11- الربيعي، فلاح خلف (2008). القطاع الصناعي التحويلي وعملية التحول الهيكلي في الاقتصاد الليبي. زيارة 12 مارس 2021 على شبكة الإنترنت :http://mpra.ub.uni-muenchen.de/8312/

12– مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، سنوات مختلفة .

13– مصلحة الإحصاء والتعداد، ملخص إحصاءات التجارة الخارجية، سنوات مختلفة.

14- وزارة التخطيط (اللجنة الشعبية العامة للتخطيط سابقاً)، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962 – 1999.

Structural Transformation as a Strategy to Achieve Sustainable Development In The Oil-Rent Countries (Libya as a Case Study)

Dr. Omar Farag El gizani
Associate Professor, Faculty of commerce
- Al-Zaytouna University

Abstract

The study aimed to assess the process of structural transformation in the Libyan economy during the period (1970-2014), the study adopted the descriptive analytical approach in analyzing the degree of structural transformation and economic diversification in the Libyan economy. The study concluded that the Libyan economy is still unable to bring about and achieve sustainable structural transformation, and the transition of the economy from a single-export economy that depends on oil, and is low in productivity, to a more diversified and productive economy.

Keywords: *Structural Transformation, Economic Diversification, Sustainable Development.*